

" اثر العائد والمخاطرة على الاستثمار بالشركات الصناعية الليبية "
(دراسة تطبيقية على شركة الشاحنات والحافلات خلال الفترة 2020 – 2021)

إعداد: أ. محمد فتح الله الشاملي

جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم التخطيط المالي

Email: mo.shamli@uot.edu.ly

ORCID 0009-0008-8267-1276

المخلص

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مفهوم العائد والمخاطرة وذلك قبل التخطيط للبدء بالاستثمار على أمل تحقيق أقصى ربح ممكن وتجنب الخسارة أو خفض معدل الربح في أي وقت، وذلك حتى يتم تأسيس الاستثمار على قواعد وأسس تجنى الثمار النافعة دون المخاطرة برأس المال أو تعطل سير العمل مما يؤدي إلى التوقف المفاجئ وخسارة رأس المال.

فقد تم اختيار عينة الدراسة والمتمثلة في الشركة العامة للشاحنات والحافلات بتاجوراء من خلال توزيع صحيفة الاستبيان على أفراد العينة والمتمثلة في المدراء واصحاب القرارات بالشركة وذوي الاختصاص، ومن ثم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (S P S S)، حيث توصلت الدراسة لنتائج من أهمها ارتفاع مستوى تأثير الربحية والمخاطر على الاستثمار وأن كل من العائد والمخاطر دور هام عند اختيار الاستثمار المناسب، وعليه فقد أوصت الدراسة أن تعمل الشركة عند تقدير العوائد والمخاطر المستقبلية المحيطة بها وبلاستثمار بوضع تنبؤات مبنية على معلومات صحيحة ودقيقة إلى جانب تحليل ودراسة السياسات المالية والاقتصادية للدولة إلى جانب المواظبة على تحليل القوائم المالية ومؤشرات الربحية، لما لها من تأثير في عملية المفاضلة واختيار الاستثمارات السليمة.

كلمات افتتاحية: العائد، المخاطر، الاستثمار.

ABSTRACT

This study aimed to shed light on the concept of return and risk before planning to start investing in the hope of achieving the maximum possible profit and avoiding loss or reducing the profit rate at any time, so that the investment is established on rules and foundations that reap beneficial fruits without risking

capital or disrupting the workflow, which It leads to sudden stoppages and loss of capital.

The study sample, represented by the General Company for Trucks and Buses in Tajoura, was chosen by distributing the questionnaire sheet to the sample members, represented by managers, decision-makers in the company, and specialists, and then analyzed using the statistical program (S P S S), The study reached results, the most important of which is a high level of impact on profitability and risks. on investment and that both return and risk play an important role when choosing the appropriate investment, Accordingly, the study recommended that the company work, when estimating the future returns and risks surrounding it and the investment, by making predictions based on correct and accurate information, in addition to analyzing and studying the financial and economic policies of the state, in addition to continuing to analyze the financial statements and profitability indicators, because of their impact on the process. Negotiate and choose sound investments.

Keywords: return, risk, investment.

مقدمة

عندما تقوم المؤسسة أو المستثمر بعملية الاستثمار فالواقع يتحملون درجة من المخاطرة مقابل توقعهم الحصول على عائد مقبول، لذلك تعد المخاطرة عنصراً مهماً يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار استثماري، والهدف من وراء ذلك تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطرة. (مطر، تيم، 2005: 31).

ويعد العائد على الاستثمار بمثابة المقابل الذي تتوقعه المؤسسة مقابل الأموال التي تدفعها من قيامها بالاستثمار أو مقابل تخليه عن منفعة حالية على أمل الحصول على منفعة أكبر في المستقبل، ونتيجة للعلاقة الطردية بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، فإن جميع المستثمرين يسعون لتحقيق أعلى عائد عند مستوى معين من المخاطرة أو تخفيض المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن عند مستوى معين من العائد. (الشيخ، 2008: 119).

مشكلة الدراسة:

يعتبر موضوع الاستثمار من المواضيع المهمة التي تحتل مكاناً رئيسياً، ولكل استثمار وجهان أحدهما يمثل العائد الذي سوف يحققه، والآخر يمثل الخطر التي سيجعلها المستثمر، أن القرار الاستثماري هو اختيار الاستثمار الذي تتلاءم عوائده مع المخاطر، بمعنى تحديد حجم العائد المرغوب الحصول عليه لقاء المخاطر التي يتقبلها. (برحايلي، عياش، 2017: 378).

وتستثمر مؤسسات الأعمال والأفراد مدخراتهم في مجالات الاستثمار المختلفة على أمل الحصول على مردود أو عائد على هذه الاستثمارات، ويرتبط تحقيق العائد المتوقع بالحصول على تدفقات نقدية مستقبلية، وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد أكبر كانت درجة المخاطرة أكبر فالعلاقة طردية، وهناك علاقة أيضاً بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة، أي كلما زادت الفترة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة، والمخاطرة تظهر نتيجة لظروف عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقيق أم عدم تحقيق العائد المتوقع، والعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون متباينة بحسب طبيعة وحجم الاستثمار، وعموماً كلما ارتفعت المخاطرة لا يقبل المستثمر إلا بعائد متوقع يقابل درجة المخاطر المحتملة، ونتيجة معرفة العائد المفاضلة بين مختلف الاستثمارات المحتملة.

وتأسيساً على أهمية العلاقة بين العائد والمخاطر وأثرها على الاستثمار تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: (هل هناك اثر بين العائد والمخاطرة على الاستثمار في شركة الشاحنات والحافلات قيد الدراسة؟).

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الأساسية التالية:

- 1- تأتي أهمية الدراسة بتسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في مؤسسات الأعمال عموماً وخاصة العاملة في قطاع الصناعة، وهو اثر العائد والمخاطرة على الاستثمار، وما يمكن أن يعكسه ذلك على أداء تلك المؤسسات.
- 2 – إبراز أهمية العائد والمخاطر والذي تبني عليه كافة القرارات المالية المتمثلة في (قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار مقسوم الأرباح).
- 3- إبراز أهمية موضوع الدراسة في معالجة أحد القضايا الرئيسية ألا وهي تأثير العائد والمخاطر في المفاضلة واختيار المشاريع الاستثمارية، ومدى جدوى المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها.
- 4- كما تكمن أهمية الدراسة في توفير قاعدة معلومات تمكن المستثمرين ومتخذي القرارات في توكي الحذر والحيلة عند اختيار الاستثمار المناسب الذي يوفر لهم العائد المناسب وبأقل المخاطر.

أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف متمثلة في النقاط التالية:

- 1- تبيان وقياس اهم وابرز مؤشرات كل من العائد والمخاطرة ومؤشرات الاستثمار.
- 2- قياس و تحليل علاقة الاثر للعائد والمخاطرة على الاستثمار.
- 3- التوصل الى نتائج من شأنها أن تساعد الإدارة بأهمية العائد والمخاطرة، وبالتالي اختيار أفضل استثمار مما ينعكس بشكل ايجابي على أداء المؤسسة.

فرضية الدراسة:

من أجل وضع حلول لمشكلة الدراسة وتحقيق اهدافها اعتمدت الدراسة على صياغة الفرضيات الآتية :

- 1- يوجد أثر ذو دلالة احصائية ومعنوية للعائد على الاستثمار.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة احصائية ومعنوية للمخاطرة على الاستثمار.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الاتي:

- 1- الحدود المكانية للدراسة: تتمثل الحدود المكانية في قطاع الصناعة في ليبيا إذ انها يمثل مجتمع الدراسة، و تم اختيار عينة الدراسة متمثلة في شركة الشاحنات والحافلات بتاجوراء.
 - 2- الحدود الزمانية للدراسة: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة 2020 – 2021.
- ومما تقدم نستعرض المواضيع ذات العلاقة بالدراسة لتوضيح أهمية العائد والمخاطر والأثر على الاستثمار ومما يحسن وضع المؤسسات وزيادة أرباحها.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Karimi، 2020) بعنوان: "نوعية العوائد وكفاءة الاستثمار: هل أن خصائص مجلس الإدارة ذات أهمية؟ أدلة من بورصة طهران".

"Earning Quality And Investment Efficiency: Do Board Characteristic Matter? Evidence From Tehran Stock Exchange".

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين نوعية العوائد وكفاءة الاستثمار مع التركيز على الدور الوسيط لخصائص مجلس الإدارة بما في ذلك استقلاليته و ازدواجية المديرين التنفيذيين والخبرة المالية للأعضاء، حيث تم اختيار عينة عمدية من الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية والبالغة (78) شركة، خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018، أذ اعتمدت الدراسة على نموذج (Dichev & Dechow، 2002)، لتقدير نوعية المستحقات والنمو في المبيعات بعده دالة لحجم الاستثمار المقدر، فضلاً عن استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين نوعية العوائد وكفاءة الاستثمار.

حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مهمة بين نوعية العوائد وكفاءة الاستثمار في الشركات وأن

استقلالية مجلس الإدارة والمعرفة المالية لأعضائها تزيد من تلك العلاقة.

2- دراسة (البامرني 2020)، بعنوان "تحديد نمط استخدام إدارة العوائد ونوعيتها وأثرها في صناعة القرار الاستثماري الرأسمالي"، هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارتها والقرار الاستثماري الرأسمالي فضلاً عن معرفة الآثار الناتجة عن معرفة الآثار الناتجة عن إدارة العوائد من خلال العلاقة بين نوعية العوائد وإدارتها والقرار الاستثماري الرأسمالي، حيث كانت عينة الدارسة الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (10) شركات، وذلك خلال الفترة من 2009 إلى 2017، وتم الاعتماد على نماذج الانحدار البسيط والمتعدد فضلاً عن نموذج الانحدار للبيانات الطولية (Panel Date).

حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لإدارة العوائد في القرار الاستثماري الرأسمالي المقاس من خلال التغير في الرواتب والاجور والتغير في الأنفاق الرأسمالي، فضلاً عن وجود أثر لنوعية العوائد المحسوبة وفقاً لبعض نماذجها في القرار الرأسمالي، أيضاً عن عدم وجود تأثير للقرار الاستثماري في التنبؤ بالعوائد المستقبلية.

3- دراسة (الجرجري، 2016): بعنوان "سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها على العائد والمخاطرة"، هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثر هذه السياسات على كل من العائد والمخاطرة، وذلك من خلال تحليل الكشوفات المالية التي تشمل الميزانية العمومية وكشف الدخل، إذ تم من خلال كشوفات الميزانية تحديد نوع سياسة الاستثمار المعتمدة في الأصول المتداولة التي تشكل بمجمليها رأس المال العامل الذي يحظى باهتمام كبير من قبل إدارات المنشآت، إذ كان مجتمع الدراسة هو 21 شركة من شركات القطاع الصناعي اما عينة الدراسة فهي 15 شركة للمدة من 2006 – 2013 للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و تم اعتماد المنهج العلمي المالي والإحصائي لتحليل السياسات الاستثمارية المجازفة والمعتدلة والمتحفظة، اما بخصوص العائد فقد تم استخدام معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد المطلوب اما بخصوص المخاطرة فقد تم قياسها

(بمعامل البيتا) و (معامل الاختلاف)، حيث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن المخاطرة تتناسب عكسيا مع حجم الأصول المتداولة إذ كلما زادت الأصول المتداولة تنخفض المخاطرة في حين إن العلاقة بين المخاطرة والعائد طردية كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد، أما أهم التوصيات فهو اختيار الإدارة الكفوة لإدارة رأس المال العامل من خلال الموازنة بين حجم الأصول وسياسات التمويل.

4- دراسة (عباس، 2015): بعنوان " أثر الشكل التنظيمي للمصارف في العائد والمخاطرة "، هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الشكل التنظيمي للمصرف مقياس بإجمالي الأصول في مؤشرات العائد و المخاطرة المصرفية، و كانت عينة الدراسة متكونة من خمسة مصارف تجارية عراقية مقسمة إلى أربعة مصارف متعددة الفروع ومصرف تابع لشركة قابضة، وامتدت مدة الدراسة 6 سنوات من عام 2008 إلى عام 2013، وأستخدم لقياس الشكل التنظيمي للمصرف مقياس حجم المصرف (إجمالي الأصول)، والمؤشرات التي تم استخدامها في تحليل المخاطرة المصرفية هي التي تكون لها علاقة بحجم المصرف تشمل أربع مخاطر مصرفية و هي مخاطرة الائتمان و مخاطرة السيولة و مخاطرة رأس المال و مخاطرة التشغيل، أما المؤشرات التي تم استخدامها في تحليل العوائد المصرفية هي خمسة مؤشرات وهي: هامش صافي الفائدة ، و هامش صافي الدخل، ومعدل العائد على حقوق الملكية، دوران الأصول، ومعدل العائد على الأصول.

وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين حجم المصرف ومؤشرات المخاطرة المصرفية من جهة و بين حجم المصرف ومؤشرات العوائد المصرفية من جهة أخرى، و وجود علاقة اثر معنوية بين حجم المصرف و كل من العائد والمخاطرة المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن هناك تأثير معنوي للحجم مع كل من مؤشرات العائد المصرفي والمخاطرة المصرفية، كما توصلت إلى مجموعة توصيات أهمها التوجه نحو التوسع في المصارف التي تؤدي إلى كثرة عدد الفروع بحيث يكون حجم المصرف كبيرا من حيث الأصول وبالتالي انخفاض التكاليف و ارتفاع العوائد، وأن لا يؤدي التوسع إلى احتكار العمل المصرفي، وإدارة الأصول بطريقة سليمة ودقيقة يهدف إلى تعظيم درجة التوافق والارتباط بين العوائد و المخاطرة فهذان المتغيران يعدان عنصرين أساسيين عند اتخاذ أي قرار في المصرف.

5- دراسة (الحياي وجعفر، 2015): بعنوان " دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار "، إذ هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل العلاقة بين مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودعم قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية لما في ذلك من اهمية عظمى للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، وبيّنت الدراسة على ان السوق المالية لا يمكن لها ان تنمو وتزدهر الا من خلال الثقة لدى المستثمرين بما يحقق العدالة والشفافية، طبقت هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، اذ تم استخدام طريقة الاستنباطية في جمع المعلومات وذلك من خلال توزيع 70 استمارة على افراد عينة الدراسة كذلك استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية لاستخراج علاقات الارتباط والانحدار بين متغيرات الدراسة، اما اهم نتائجها فهي وبالرغم من محاولات المنشآت في سوق العراق للأوراق المالية تحقيق الضوابط الخاصة بقوانين الشفافية والفساد والاهتمام بالنتائج لكنها لم تكن قادرة على الالتزام بقوانين المصارف الجديدة على الرغم من رقابة البنك المركزي عليها.

الشق الأول / عائد ومخاطر الاستثمار:

أن العائد على الاستثمار هو تقدير للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها في المستقبل، بينما العائد المتوقع فعلاً هو حصة الإيرادات الناتجة عن عملية الاستثمار، وإن الاختلاف بين المتوقع والمتحقق يعد مخاطرة موضوعية يزداد حجمها ويقل بارتفاع وانخفاض مستوى الاختلاف بينهما. (Gitmen, 2000:238)، وعليه نتعرض لبعض المواضيع ذات العلاقة:

أولاً / مفهوم عائد الاستثمار:

عُرف العائد على أنه ثمن تحمل عنصر المخاطرة أو عدم التأكد. (حوة، 2010: 101).
وأيضاً بأنه الأرباح والخسائر الاجمالية التي يتم تحقيقها في استثمار معين خلال فترة زمنية معينة.
وعرف أيضاً بأنه الزيادة المتحققة في الاموال التي يحصل عليها المستثمر جراء توظيف امواله في المجالات الاستثمارية. (فاضل، عبادي، 2021: 229).
كما أنه عند الحديث عن العائد على الاستثمار لابد من التمييز بين العائد الفعلي والعائد المتوقع وفق الاتي:
1- العائد المتحقق (الفعلي): العائد الفعلي على الاستثمار هو عبارة عن المكاسب أو (الخسائر) الكلية التي يحصل عليها المستثمر خلال فترة معينة من الزمن وتتمثل عوائد الاستثمار بقيمة التدفقات النقدية المتأتية خلال فترة اقتنائه ويمكن تحديد عائد الأصل المالي بأنه إجمالي الأرباح أو (الخسائر) الناتجة عن امتلاك هذا الأصل خلال فترة زمنية محددة.

وتنتج أرباح أو خسائر الأصل المالي من خلال مصدرين هما:
أ- الأرباح أو (الخسائر) الرأسمالية: وهي تلك الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغير قيمة الأصل المالي.
ب- الأرباح أو الفوائد الموزعة على ذلك الأصل خلال فترة الاحتفاظ به.
2- العائد المتوقع: يمكن تعريفه بأنه أقل عائد يقبل به المستثمر ليستثمر في أصل معين وذلك في حالة توازن السوق حيث يتساوى العائد المتوقع مع العائد المطلوب من قبل المستثمر ويسمى العائد المتوقع بالعائد قبل الحقيقية حيث تكون عناصر معادلة قياس العائد ذات قيم متوقعة وليست قيم متحققة أو فعلية. (سليم، 2009: 11-10).

ثانياً / أهمية وأشكال عائد الاستثمار:

يعتبر العائد ذو أهمية كبيرة للمؤسسات بشكل خاص وللاقتصاد بشكل عام الذي يعمل على تطوير المؤسسات وتقوية المركز المالي وتحسين سمعته في السوق ويمكن التعرف على أهمية العائد بشكل أوضح ومفصل من خلال النقاط التالية:

- 1- أن أهمية العائد بالنسبة للاقتصاد يعد مقياساً مهماً يدل على قوة الاقتصاد وكفاءته، وأنه يتأثر بعوائد المؤسسات العاملة به، لذلك يمثل العائد خاصية مهمة من خواص الاقتصاد الجيد.
- 2- أن تحقيق العائد يعد الهدف الأساسي للمؤسسة لبقائه واستمراره وكما يعتبر مؤشراً إيجابياً لدى المستثمرين والدائنون عند التعامل مع المؤسسة لذلك تعتبر أداة لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد عند أقل درجة من المخاطر.

3- يحفز العائد المؤسسة على القيام بالمشروعات الاقتصادية وتنميتها والدخول بمجالات استثمارية جديدة وتوسيعها لغرض تحقيق عائد يحقق أهدافها. (فاضل، عبادي، 2021: 229).

وتأخذ في العادة عوائد الاستثمار ثلاثة أشكال هي:

1- توزيعات الأرباح: إذا كانت الأصول تمثل حقوقاً في أموال ملكية مثل الأسهم، فحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم، لذلك فهو من مالكيها، وله الحق في الحصول على العوائد إذا ما حققت نتائج إيجابية وإذا ما قرر مجلس الإدارة توزيع هذه الأرباح.

2- الفوائد: إذا كانت الأصول المالية تمثل أموال اقترضت مثل السندات، فحامل السند مقرض المؤسسة التي أصدرت ذلك السند، ومبلغ السند يعبر عن قيمة القرض، والسند يعطي لحامله الحق في الحصول على فائدة يكون قد اتفق عليها مسبقاً مع المؤسسة المقرضة.

3- الأرباح الرأسمالية: التي تنتج عن إعادة بيع الأصول المالية، فحامل السند أو السهم إذا استطاع بيعه بمبلغ

يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو ربح رأسمالي. (بن نوار، 2012: 66-67).

ثالثاً / مخاطر الاستثمار:

أن مختلف المؤسسات تتعرض إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء، وفي هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية ونشاط هذه المؤسسة يستعين بلجنة تختص بالمخاطر والمراجعة الداخلية بهدف تحسين وضع المؤسسة التنافسي وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة. (محمد، خالد، 2018: 8).

وهذا يقودنا للتطرق إلى عدة مفاهيم للخطر ومخاطر الاستثمار نذكر منها:

الخطر اصطلاحاً هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة.

الخطر ظاهرة عشوائية موافقة لحالة أو مستقبل لا يمكن أن يكون مرتقباً إلا بالاحتمالات المعاكسة للشكوك

وللقين الذي يسمح بالتنبؤ. (Alain Gauvin, la, 2000: 10-11).

وعرفت المخاطرة في قاموس (Webster) بأنها: إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، ومن هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها. (Brigham & Gapenski, 2005: 145).

ولقد تم تعريف مخاطر الاستثمار بعدة تعريفات منها:

مخاطر الاستثمار هي درجة عدم التأكد المصاحبة للعائد المتوقع. (Frank J, Pamela P, 2003: 5).

مخاطر الاستثمار هي التعايش بين المخاطر والفرص، المرتبطة بعدم التأكد فيما يتعلق بالعائد المستقبلي.

(Mike, 2004: 12).

مخاطر الاستثمار بأنها عدم التأكد من انتظام العوائد والخوف من وقوع خسائر من الاستثمار. (المؤمنى، 2002: 78).

رابعاً / مصادر وأنواع مخاطر الاستثمار:

فيما يلي نقوم بتحديد مصادر وأنواع المخاطر:

- 1- مخاطر أسعار الفائدة وهي من المخاطر التي تحدث نتيجة تغيير سعر الفائدة إلى قيمة أقل من القيمة المتوقعة.
- 2- مخاطر السوق وهي من المخاطر الخارجية وتتضمن فترات الركود الاقتصادي والحروب وانتشار الأوبئة والتغيرات الجذرية في الوضع الاقتصادي للدولة.
- 3- مخاطر التضخم وتعنى انخفاض قيمة الوحدة المستخدمة في الشراء داخل كل دولة عن قيمتها المعتادة.
- 4- هناك خطر متمثل في الاستثمار في نشاط معين أو مجال محدد.
- 5- الخطر المالي وهو يتضمن الاعتماد على الديون في إجراء التمويلات والاستثمارات المالية وبالتالي فإن هناك خسائر وتراجع محتمل في قيمة العائد المادي المتوقع.
- 6- مخاطر ناتجة عن التغيير في سعر الصرف الناتج عن ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة المحلية للدولة أمام قيمة العملة الأجنبية الدولار الأمريكي حيث يتم الاستثمار في الأسواق العالمية بعملة الدولار ويتم تحويل العائد إلى العملة المحلية للدولة.
- 7- مخاطر ناتجة عن الدولة وتتمثل في المخاطر الاستقرار السياسي والمالي والأمني والاقتصادي.
- 8- المخاطر المنتظمة التي تتمثل في مخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة وتأثيرها يكون بشكل عام على جميع الاستثمارات في الدولة.
- 9- المخاطر الغير منتظمة هي مخاطر فردية تضم مخاطر الأسهم والسندات ومخاطر جودة المنتج والادارة وجودة ودقة العاملين ومخاطر العجز عن تسويق منتجات المشروع ومخاطر المنافسة على فكرة المشروع ومخاطر الفشل في استخدام أفكار ترويجية ناجحة ومخاطر عدم إجراء دراسات لتحديد أماكن منافذ البيع الأنسب التي تحقق أعلى معدلات ربحية. (<https://m7et.com/concept-of-return-and-risk-in-investment>).

خامساً / ظروف نشوء المخاطر وعدم التأكد:

تنشأ ظروف المخاطر وعدم التأكد نتيجة الأحداث المستقبلية التي لا يوجد هناك علم تام بشأنها مثل:

- 1- التضخم غير المتوقع: والذي يسبب زيادة في أسعار المخرجات والمدخلات، وبالتالي عدم دقة النتائج التي تم التوصل إليها.
- 2- التغيير التكنولوجي: يؤدي إلى تغيرات كمية ونوعية في المدخلات والمخرجات المستقبلية في المشروع.
- 3- التغيرات غير المتوقعة في الطلب: تؤدي إلى عدم إمكانية التشغيل عند مستوى الطاقة المتوقع مما ينتج عنه

عدم دقة البيانات الخاصة بالمبيعات المتوقعة للمشروع، ومن ثم التقليل من مصداقية البيانات المتوقعة للإيرادات والتكاليف. (عطية، 2005: 485-486).

ويتميز الخطر بعنصرين أساسيين هما:

1- احتمالات تكرار الخطر.

2- نتيجة الخطر (لطيفة، 2012: 8).

سادساً / قياس حجم المخاطر:

إن قياس حجم المخاطر هو المرشد إلى ما يجب عمله، وبمراجعة تقارير الإدارة المالية بصفة عامة يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين، هما:

1- مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية:

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر، ومن أهم هذه الأدوات:

أ- المدى: والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوي النسبي للخطر، وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

ب- التوزيعات الاحتمالية: وهي أداة كمية أكثر تفصيلاً من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين، كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر.

ج- الانحراف المعياري: يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كمؤشر للخطر الكلي المرافق للمتغير المالي، وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

د- معامل الاختلاف: هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر (مقاساً بالانحراف المعياري)، وبين العائد (مقاساً بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلاً عن الانحراف المعياري، عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر، إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

هـ- معامل بيتا: وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة

بالبنوك، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.
2- مجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي:

وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين، ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب، والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية، على الحالة المتوقعة للمؤسسة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة، وبالتالي هوامش الربح، أو مؤشرات التغطية للالتزامات المؤسسة، ومن أهم النسب، أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، ما يلي: نسبة المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات)، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون، نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل، نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل، ونسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.(محمد علي، 2005: 14-16).

سابعاً / العلاقة بين العائد والمخاطر:

من المهم أن ندرك أن عملية الاستثمار التي من خلالها يتم تخصيص الادخار في الاقتصاد لا تحدث فقط بالاستناد للعائد المتوقع ولكن على أساس المخاطر أيضاً.(Horne& Wachowicz,2009: 32).
وأن العلاقة بين العائد والمخاطرة تتبين من خلال رغبة الشخص سواء أكان مؤسسة أو فرد في الحصول على عائد يكون مناسب مع درجة المخاطرة الناتجة عن عملية الاستثمار.(الدوري، 2010: 55).

وتعد العلاقة بين العائد والمخاطرة ذات أهمية خاصة عند تحديد تشكيلة الاستثمار، حيث يرتبط العائد والمخاطر معا في علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد على استثماراته يجب عليه أن يعد نفسه لتحمل درجة أعلى من المخاطر والعكس صحيح.(Mollik ,Bepari,2015:71).
وبطبيعة الحال، إذا كان هناك حالة من التساوي بين العائد والمخاطرة ، فإن المستثمرين يفضلون الاستثمار ذو العائد المتوقع الأعلى , ومع ذلك فإن اغلب الاستثمارات تكون ذات تفاوت او اختلاف بين العائد والمخاطرة فإذا كان المستثمر يطلب عائد اعلى يجب عليه تحمل مخاطرة اعلى اذ لا يمكن تحقيق عوائد عالية دون تحمل مخاطر اضافية . بمعنى أن تكون هناك مبادلة بين العائد والمخاطرة في الاستثمار.(Bodie et al,2014:10) وتقوم هذه المبادلة على الأسس التالية:

- 1- من الأهداف المهمة التي تسعى إليها ادارة محفظة الاستثمار هو الحصول على معدل العائد الأعلى مقابل معدل محدد من المخاطر أو المخاطر الأقل عند معدل عائد المخاطر.
- 2- تعتبر المخاطرة هي المحدد الأساسي للعوائد المتوقعة وبذلك فإن العوائد تزداد بازدياد المخاطر إلى حد معين تبدأ بعدها بالانخفاض اذا وصلت مستوى المخاطر إلى حدود لا يمكن التحكم بها.
- 3- كل المستثمرين بطبيعة الحال هم كارهون للمخاطرة.
- 4- تختلف كراهية المستثمرين للمخاطرة من مستثمر الى اخر.(العامري، 2010: 28).

وعلى المستثمر أن يحدد توليفة الموازنة لديه بين العائد والمخاطرة من خلال تقديره للعائد المتوقع الحصول عليه والذي يخلق لديه الرضا وفقاً لدرجة الخطر المقبولة من قبله، لذا يعتبر العائد من أهم

العوامل التي تدخل في عملية اتخاذ القرارات المالية المختلفة لأنه يظهر معدل الزيادة في الثروة التي يطمح إليها المستثمر والعائد المقبول هو الذي لا يقل على الأقل عن مستوى العوائد التي تتحقق من مختلف المشاريع المماثلة وطبعاً تتعرض لنفس درجة الخطر باعتبار أن العائد ضروري لمحافظة الشركة أو المؤسسة على قيمتها السوقية وزيادة ثروة الملاك، ونشير هنا إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة تعويضية أو توازنه، ذلك أنه كلما ارتفعت المخاطر المترتبة عن القرار المالي لا بد من تعويضهم من ناحيتين من أجل الإقبال على تلك المخاطر:

1- تأجيلهم لاستهلاكهم الحالي إلى استهلاك مستقبلي .

2- قبولهم للمخاطرة.

وعادةً ما يوصف المستثمرون بأنهم يتخوفون من المخاطر، وهذا لا يعني أن المستثمرين لا يقبلون بالمشاريع ذات المخاطر العالية إلا إذا كانت عوائدها مرتفعة أو تم تعويضه بعائد مقبول لكي يتحمل مخاطر إضافية مما يعني أن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي في الواقع علاقة طردية، ومعنى ذلك أننا يجب أن نتوقع أن يتجه المستثمرون نحو الخطر إلا في حالة رغبتهم في الحصول على عائد مرتفع، أي لا يوجد عائد مرتفع لا تقابله خطورة مرتفعة. (عادل، 2014: 203-204).

الشق الثاني / الاستثمار:

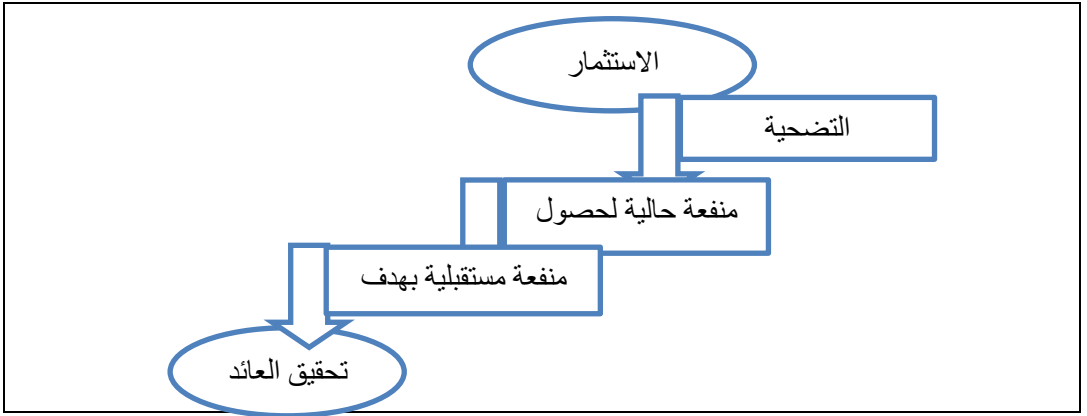
يعد الاستثمار من أبرز الفعاليات الاقتصادية الرئيسية بجانب كل من الإنتاج والادخار والاستهلاك والاقتراض، التي تساعد على دوران الحياة الاقتصادية كونها المحرك الدافع والمحفز للعملية الاقتصادية، ولذلك فإن مفهوم الاستثمار احتل موقعاً مهماً لما له من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً / مفهوم الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه تخصيص راس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.

كما عرف بأنه حصيلة امتلاك المستثمر من أدوات ملكيه أو أدوات مديونية لتحقيق عائد في ظل مخاطر يمكن حسابها. (الضرب، 2017: 49-50).

وعرف أيضاً بأنه مجموع النفقات والمصروفات المنتجة للإيرادات عبر مدة زمنية طويله مثل الدخل المتحققة والخاصة باسترجاع النفقات. (طوطاح، 2002: 7)، ويوضح الشكل رقم (1) ماهية الاستثمار.



شكل رقم (1): يوضح ماهية الاستثمار

المصدر: مروان شموط، كنجو عبود كنجو أسس الاستثمار، لشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2، 2010، ص7.

ثانياً: أهداف وأهمية الاستثمار:

- أن الهدف الأساسي للاستثمار هو تحقيق العائد أو تعظيم الثروة، لكن هذا لا يمنع من وجود أهداف أخرى للاستثمار، قد تختلف حسب أماكنات المستثمر المادية، ومن هذه الأهداف:
- 1- الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة، وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.
 - 2- تحقيق عوائد مستقرة، أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة.
 - 3- استمرار السيولة النقدية وذلك لأسباب عدة منها تغطية النفقات الجارية، إيفاء الديون المستحقة.
 - 4- استمرار تدفق الدخل وزيادته بوتيرة متصاعدة، ويمثل هذا الهدف أهم طموحات المستثمر للخروج من ظروفه الاقتصادية العادية ولتحقيق رغباته في رفع مستوى معيشته. (التميمي، النوري، 2017: 561).
- وللإستثمار دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك إلى استراتيجية الإستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، ويمكن أن نحدد أهميته كما يلي:
- 1- أهم دور للإستثمار يكون على المدى الطويل، فالإستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بُعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة.
 - 2- وتكمن أهمية الإستثمار في استغلال المصادر والطاقات والقدرات الغير مستغلة للنشاط. (الزين، 2013: 42).

ثالثاً / مراحل الاستثمار:

يمر الاستثمار بعدة مراحل وهي كالآتي:

- 1- مرحلة ما قبل الاستثمار : في هذه المرحلة يتم دراسة الاستثمار من جميع الجوانب وإعداده للتنفيذ عبر دراسات متعاقبة ابتداءً من الفكرة الأولية الخاصة بالمشروع وتبلور الأفكار في الدراسة التمهيديّة، ومن ثم الدراسة الثانية اللاحقة المتمثلة بدراسة ما قبل الجدوى، وانتهاءً بالدراسة الثالثة المتمثلة بالدراسة التفصيلية.
 - 2- مرحلة تنفيذ الاستثمار: تعد هذه المرحلة مرحلة التنفيذ الفعلي للاستثمار، حيث ينتقل الاستثمار من مجرد اقتراح إلى مرحلة إعداد المؤسسة للعمل وبدء تشغيلها.
 - 3- مرحلة التشغيل: ترتبط هذه المرحلة بالمرحلتين السابقتين وتتمثل في عملية بدء الإنتاج وتظهر أهميتها من خلال المشاكل التي تواجه المستثمرين فيها الناجمة أساساً عن الأخطاء الواقعة في المرحلتين السابقتين ولتفادي هذه المشاكل لابد من توافر درجة من الاتساع وكفاية الدراسة والتحليل للاستثمار التي تسهم بقسط وافر في تحديد مدى نجاح تشغيل الاستثمار.
- على هذا الأساس يمكن القول، أن عملية تقييم المشاريع تمثل جزءاً أو ركناً أساسياً في مجمل العملية التخطيطية، حيث تبدأ هذه العملية من تشخيص أو تحديد المشاريع وتنتهي باختيار أفضلها.(أحمد،نعيمه، 2017: 117-118).

رابعاً / معايير تقييم الاستثمار:

- هناك عدة معايير تستخدم في تقييم والمفاضلة بين الاستثمارات لاختيار أفضلها قبل تنفيذ الاستثمار، وتأتي عملية المفاضلة بعد أعداد الدراسة الاقتصادية وتوفير التمويل، ومن هذه المعايير نذكر منها:
- 1- التقييم بمعايير الربحية التجارية: تقوم معايير الربحية التجارية على العلاقات المتوقعة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة أي على التوقعات القيمية الخاصة بكل من العوائد والتكاليف والأرباح وفق صيغ مالية وتتضمن المعايير التالية معياري فترة الاسترداد ومعدل العائد المتوسط، معياري صافي القيمة الحالية ودليل الربحية، معيار معدل العائد الداخلي TRI.(هويشار، 2004: 114).
 - 2- التقييم في ظروف عدم التأكد والمخاطرة: إن حالة المخاطرة هي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع من خلالها توزيعات الاحتمالية للحدث على ضوء الدراسات السابقة، ويمكن تعريفها بأنه (الانحراف المعياري النسبي لعوائد الاستثمار المتوقعة، تزداد درجة المخاطرة كلما زادت درجة التقلب في الإيرادات والتدفقات المتوقعة والعكس صحيح).
- أما حالة عدم التأكد فتعرف بأنها (الظروف التي تتعلق بالحالة التي تكون توزيعاتها الاحتمالية غير معروفة)، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن متخذ القرار يصعب عليه التعرف على المستقبل ويشعر بأنه بحاجة ماسة إلى معلومات أخرى من أجل الوصول إلى تقديرات احتمالية، لهذا يجب استخدام بعض الطرق التي يتم من خلالها تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل المخاطرة وعدم التأكد ومن أهمها أسلوب تحليل الحساسية ونظرية المباراة، أسلوب شجرة القرارات والمحاكاة، أسلوب التحليل الاحتمالي وتعديل سعر الخصم.

3- معايير قياس الربحية الوطنية أو الاجتماعية: أصبح لا يكفي للمستثمر الفرد لتقييم دراسة جدوى مشروع الاستثمار من ناحية تعظيم الربحية التجارية في إطار سعيه لإثباته بهدف تعظيم ربحيته الخاصة من إقامته، بل عليه أن يثبت للدولة أن لمشروع الاستثمار جدوى من الناحية الاجتماعية أو الوطنية باستخدام بعض المعايير أهمها مدى مساهمة المشروع المقترح في توفير فرص العمل، مدى مساهمة المشروع المقترح في تحقيق القيمة المضافة، مدى مساهمة المشروع في تحسين وضع ميزان المدفوعات، مدى مساهمة المشروع في زيادة إنتاجية العمل على مستوى الوطني، معيار أدنى كثافة رأسمالية. (أحمد، نعيمة، 2017: 118-119).

نبرة عامة عن الشركة العامة للشاحنات والحافلات والمنهجية المتبعة

نشأة الشركة وأغراضها:

تعتبر شركة الشاحنات والحافلات هي إحدى الاستثمارات الليبية الأجنبية المشتركة، وقد تأسست بناءً على اتفاقية موقعة بين المؤسسة الوطنية للتصنيع وشركة فيات أفيكو لي اندستريالي بموجب قرار وكيل أمانة الاقتصاد سابقاً رقم (102) في 15- 9- 1976، وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم 8815 طرابلس بتاريخ 29- 12- 1976، والغرفة التجارية تحت رقم 8/ 357 طرابلس، وبدأت في تنفيذ مصانعها اعتباراً من سنة 1978، ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي بموجب قرار الأخ / أمين الصناعات الثقيلة سابقاً رقم (2) لسنة 1983، بصورة فعلية اعتباراً من 1- 1- 1984، وبرأس مال قدره (6.8 مليون دل.)، وبنسبة مشاركة 75% للمؤسسة الوطنية للتصنيع، و25% لشركة فيات، وقد تطور رأس مالها من ذلك الحين حتى وصل إلى (96 مليون دل.)، إلا أن رأس مال الشركة المرخص قد بلغ المدفوع منه مبلغ (93.150 مليون دل.)، وقد تحصلت الشركة على شهادة نظام إدارة الجودة (ISO 9001 - 2000)، اعتباراً من تاريخ 7- 12- 2004.

ومدتها وفقاً لقرار إنشائها 25 سنة من تاريخ قيدها بالسجل التجاري في 29- 12- 1976، وقد تم تمديد عمر الشركة إلى (25) سنة أخرى بناءً على قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة سابقاً رقم (193) لسنة 1369 و.ر.

وقد أنيط بها ممارسة نشاطها الصناعي المتمثل في هندسة وتصنيع وتجميع وبيع مركبات "إفيكو" التجارية والحافلات وقطع الغيار المرخص بها بالشركة في ليبيا وكافة الأقطار العربية والأفريقية، ونقل وتوطين التقنية، وتكوين كوادر فنية وطنية قادرة على الإمساك بزمام هذه التقنية من جميع جوانبها، ويتنوع نشاط الشركة في عدة أوجه وذلك لتقديم أفضل الخدمات ولتحقيق الأهداف المراد بلوغها حيث يتمثل هذا التنوع في الأنشطة التالية:

- 1- نشاط صناعي: وذلك من خلال إنتاجها للشاحنات والحافلات.
 - 2- نشاط تجاري: و يكون من خلال ما تنتجه الشركة وما تقوم ببيعه والسعي لتحقيق الأرباح.
 - 3- نشاط خدمي: ويتمثل في تقديم الشركة لمنتجاتها لتسهيل خدمة النقل والمواصلات.
- وتأخذ الشركة شكلاً قانونياً في صورة شركة مساهمة مشتركة، وتقع شركة الشاحنات والحافلات ضمن المجمع الصناعي بتاجوراء، وقد تم افتتاح مصنع الشاحنات في الربع الأول من سنة 1983، وتم افتتاح مصنع الحافلات في 12- 9- 1987، وبدأت الشركة في إنتاجها الفعلي اعتباراً من سنة 1984.

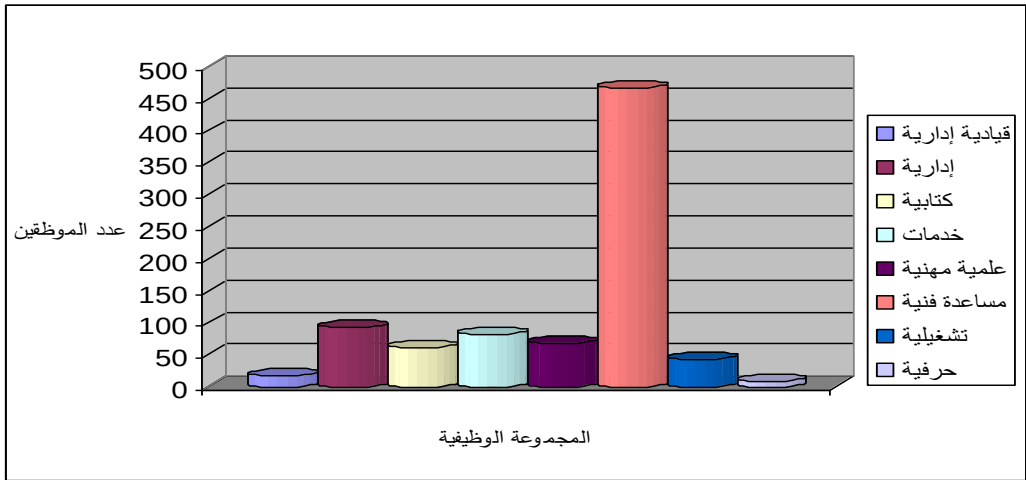
- كما تتعدد الأهداف التي أوكلت للشركة، ووضعت في سبيل تحقيقها العديد من الخطط والبرامج الرامية لخدمة الصالح العام، وما يعود بالنفع على المواطن والمجتمع الليبي، وقد تمثلت تلك الأهداف في الآتي:
- 1- هندسة وتصنيع وتجميع وبيع الشاحنات والحافلات بمختلف أحجامها واستعمالاتها ومكوناتها وتجهيزاتها المختلفة، وقطع غيارها في الداخل وعربياً وإفريقياً.
 - 2- نقل وتوطين التقنية.
 - 3- تصدير المكونات المصنعة محلياً إلى شركة (إيفيكو) ومصانعها المختلفة.
 - 4- المساهمة في تنمية (المجتمع الليبي)، من خلال توفير فرص عمل، وتكوين الكوادر الفنية وتأهيلها، والمساهمة في تطوير وازدهار الصناعة الوطنية.
- وسعت الشركة لتطوير الهيكل الإداري في الوظائف والمراكز الإدارية المختلفة، ورفع كفاءة العاملين، لمواجهة احتياجات تطوير وتنمية الشركة بالتركيز على الارتقاء بمستويات أداء وسلوك العنصر البشري بها، وذلك حسب ما ورد في الجدول رقم (1)، والجدول رقم (2)، التاليين:

جدول رقم (1) : عدد الموظفين وفقاً للمجموعة الوظيفية ونسبتها خلال فترة الدراسة

المجموعة الوظيفية	إدارية قيادية	إدارية	كتابية	خدمات	مهنية علمية	فنية مساعدة	تشغيلية	حرفية	المجموع
العدد	17	93	61	82	68	467	43	9	840
النسبة	2%	11%	7%	10%	8%	56%	5%	1%	100%

المصدر: من خلال الدليل العام الصادر عن الشركة.

و يبين الجدول السابق، عدد الموظفين وكيفية توزيعهم وفقاً للمجموعة الوظيفية و ما يمثلته من نسبة من كل مجموعة، خلال فترة الدراسة، كما يبين الشكل التوضيحي رقم (2)، التوزيع البياني لعدد الوظائف والمجموعة الوظيفية التي تنتمي إليها.



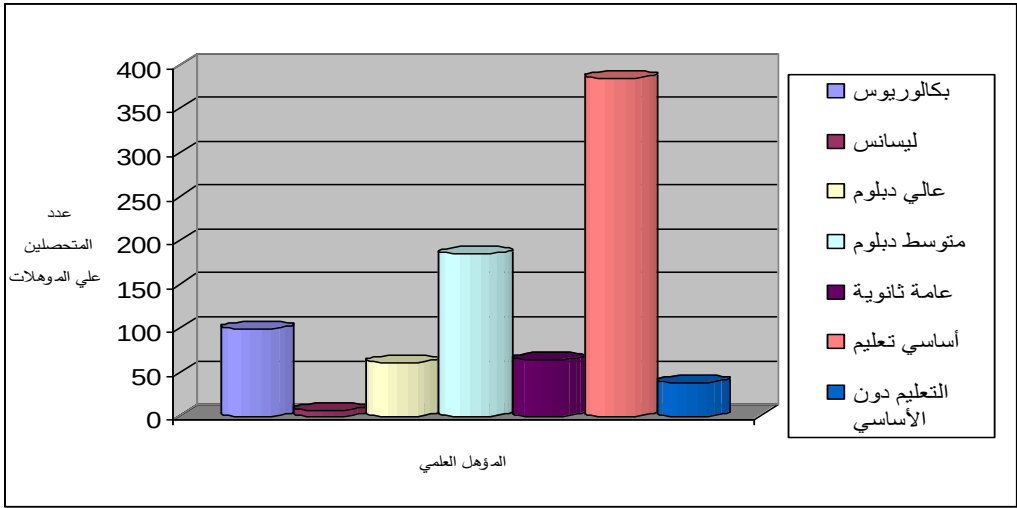
شكل رقم (2): المجموع الوظيفية وعدد الموظفين في كل مجموعة
المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات الجدول السابق الصادر عن الدليل العام للشركة.

جدول رقم (2): عدد الموظفين وفقاً للمؤهلات العلمية ونسبتها خلال فترة الدراسة

البيان	بكالوريوس	ليسانس	دبلوم عالي	دبلوم متوسط	ثانوية عامة	تعليم أساسي	دون التعليم الأساسي	المجموع
العدد	100	7	61	185	64	385	38	840
النسبة	%12	%1	%7	%22	%8	%46	%5	%100

المصدر: من خلال الدليل العام الصادر عن الشركة

يوضح الجدول أعلاه، أعداد الموظفين وفقاً للمؤهلات العلمية، وما تمثله من نسبة من تلك المجموعة، خلال فترة الدراسة، كما بالشكل التوضيحي رقم (3)، التالي الذي يبين توزيع عدد الموظفين والمؤهلات العلمية المتحصلين عليها.



شكل رقم (3) : المؤهلات العلمية وعدد الموظفين الحاصلين عليها
المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات الجدول السابق الصادر عن الدليل العام للشركة.

منهجية الدراسة المتبعة:

يتناول هذا الجانب من الدراسة عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على أثر العائد والمخاطر على الاستثمار، ويشمل هذا الجانب على أداة جمع البيانات وطرق إعدادها والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها ومجتمع الدراسة.

أولاً / أداة الدراسة:

استخدم الباحث صحيفة الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقام بتصميم استمارة الاستبيان، واشتملت على البيانات الشخصية عن المبحوثين والمتمثلة بالجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والوظيفة، كما أشتمل الاستبيان على (2) محاور أساسية وهي كالآتي:

المحور الأول: العائد وأثرها على الاستثمار، وتكون المحور من (4) فقرات.

المحور الثاني: المخاطر وأثرها على الاستثمار، وتكون المحور من (5) فقرات.

وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (لا أوافق بشدة) ودرجتان للإجابة (لا أوافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (أوافق) وخمس درجات للإجابة (أوافق بشدة)، وقد تم استخدام متوسط القياس (3) وهو متوسط القيم (1، 2، 3، 4، 5) للإجابات الخمسة كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة، كما موضح بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3): يوضح ترميز بدائل الاجابة

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

ثانياً / الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية⁽¹⁾ وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة⁽²⁾، وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو ننزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضاً ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الآتي:

- 1- التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- 2- المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات الباحثين عن كل فقرة، حول درجات المقياس، وذلك لتحديد مستوى كل محور من محاور الدراسة.
- 3- المتوسط الحسابي المرجح،** لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- 4- الانحراف المعياري:** ويستخدم لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- 5- اختبار تي (One Sample T – test):** لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط الاستجابة ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي.
- 6- معامل ألفا كرونباخ:** للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- 7- معامل الارتباط:** لإيجاد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجماليه.

⁽¹⁾ ((Statistical Package for Social Sciences)) ومختصره SPSS النسخة الثانية والعشرون،

⁽²⁾ Uma Sekaran : **Research Methods For Business, A Skill – Building Approach**, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carbondale, 2003, p24.

ثالثاً / صدق فقرات الاستبانة:

وتم ذلك من خلال الآتي:

1- صدق المحكمين: حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس

والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2- صدق الاتساق البنائي لكل محور من محاور الدراسة:

جدول رقم (4): يبين معامل الارتباط بين محاور الدراسة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدالة الإحصائية
1	العائد وأثرها على الاستثمار	4	0.695	0.000
2	المخاطر وأثرها على الاستثمار	5	0.798	0.000

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (4)، أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان وثبت صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة.

رابعاً / الثببات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة⁽³⁾، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (68) استمارة، وقد تراوحت قيم معامل ألفا ما بين (0.637) و (0.701)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول رقم (5): يبين معامل الفاكرونباخ للثبات

(³)Uma Sekaran : **Research Methods For Business, A Skill – Building Approach**, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carbondale, 2003, p311

ت	إجمالي الاستبيان	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	العائد وأثرها على الاستثمار	4	0.637
2	المخاطر وأثرها على الاستثمار	5	0.701

خامساً / مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء الإدارات والمكاتب ورؤساء الأقسام وبعض الخبراء في الشركة العامة للشاحنات والحافلات بليبيا والبالغ عددهم (75) فرداً، ونظراً لقلّة حجم المجتمع فقد أعتمد الباحث أسلوب المسح الشامل وقام بتوزيع (75) استمارة استبيان، واسترد منها (68) استمارة صالحة للتحليل وكما مبين في الجدول رقم (6)، أدناه.

جدول رقم (6): يوضح الاستثمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المفقودة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات غير صالحة	نسبة الاستثمارات الغير صالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الصالحة
75	3	4%	4	5.33%	68	90.67%

سادساً / الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

1- الجنس:

جدول رقم (7): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب الجنس

الجنس	عدد الحالات	النسبة %
ذكر	57	83.8
أنثى	11	16.2
المجموع	68	100.0

أظهرت النتائج في الجدول رقم (7)، أن غالبية افراد المجتمع وبنسبة بلغت (83.8%) كانوا من الذكور و (11) مستهدفاً وما نسبته (16.2%) من الإناث.

2- العمر:

جدول رقم (8): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب العمر

الفئات العمرية	عدد الحالات	النسبة %
25 إلى أقل من 35 سنة	8	11.8
35 إلى أقل من 45 سنة	31	45.6
45 إلى أقل من 55 سنة	23	33.8
55 سنة فأكثر	6	8.8

المجموع	68	100.0
---------	----	-------

أظهرت النتائج في الجدول رقم (8)، أن غالبية أفراد المجتمع وبنسبة بلغت (45.6%) كانوا من الفئة العمرية 35 إلى أقل من 45 سنة، و(8) مستهدفين وما نسبته (11.8%) كانوا من الفئة العمرية 25 إلى أقل من 35 سنة، و(23) مستهدفاً وما نسبته (33.8%) وأعمارهم من 45 إلى أقل من 55 سنة، و(6) مستهدفين وما نسبته (8.8%) كانت أعمارهم 55 سنة فأكثر.

3- المؤهل العلمي:

جدول رقم (9): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب المؤهل العلمي

المؤهلات العلمية	عدد الحالات	النسبة%
ماجستير	2	2.9
بكالوريوس	41	60.3
دبلوم	20	29.4
أخرى	5	7.4
المجموع	68	100.0

أظهرت النتائج في الجدول رقم (9)، أن غالبية أفراد المجتمع وبنسبة بلغت (60.3%) يحملون المؤهلات الجامعية (البكالوريوس) ومستهدفان اثنان وما نسبته (2.9%) يحملون المؤهلات العليا (الماجستير) و(20) مستهدفاً وما نسبته (29.4%) يحملون مؤهل الدبلوم و(5) منهم ما نسبته (7.4%) يحملون مؤهلات أخرى غير التي سبق ذكرها.

4- الخبرة:

جدول رقم (10): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب الخبرة

الخبرة	عدد الحالات	النسبة%
أقل من 10 سنوات	8	11.8
10 إلى أقل من 20 سنة	29	42.6
20 إلى أقل من 30 سنة	20	29.4
30 سنة فأكثر	11	16.2
المجموع	68	100.0

بيّنت النتائج في الجدول رقم (10)، أن غالبية المستهدفين وبنسبة (42.6%) كانت خبرتهم ضمن الفئة 10 إلى أقل من 20 سنة و(8) مستهدفين وما نسبته (11.8%) كانت خبرتهم أقل من 10 سنوات و(20)

مستهدفاً وما نسبته (29.4%) تراوحت خبرتهم من 20 إلى أقل من 30 سنة و(11) مستهدفاً وما نسبته (16.2%) كانت خبرتهم 30 سنة فأكثر.

5- الوظيفة:

جدول رقم (11): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب الوظيفة

الوظيفة	عدد الحالات	النسبة %
مدير شركة	1	1.5
مدير إدارة	17	25
رئيس قسم	32	47.1
أخرى	18	26.5
المجموع	68	100.0

بينت النتائج في الجدول رقم (11)، أن غالبية المستهدفين وبنسبة (47.1%) كانوا رؤساء أقسام بالشركة، في حين أن (مستجيباً) واحداً وما نسبته (1.5%) كان مديراً للشركة و(17) مستجيباً وما نسبته (25%) كانوا مدراء إدارات و(18) مستجيباً وما نسبته (26.5%) كانت لهم وظائف أخرى وهم فئة الخبراء في الشركة. وبذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر مؤشرات إيجابية تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة لما فيها من تنوع في الجنس، والعمر، والمؤهلات العلمية والخبرة والوظيفة.

تحليل ومناقشة الفرضيات وإبراز العلاقة بين العائد والمخاطرة على الاستثمار

اختبار الفرضيات:

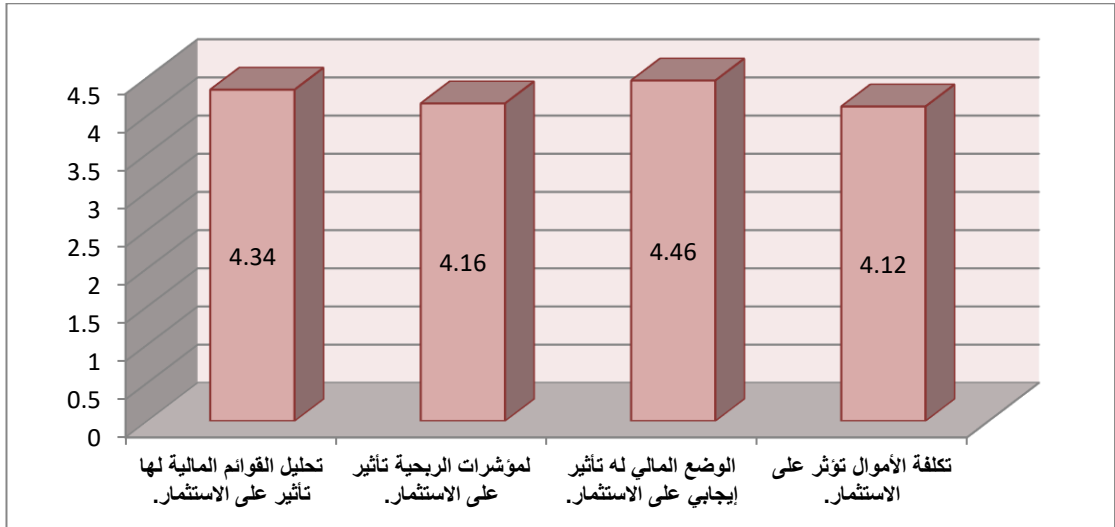
للتحقق من فرضيات الدراسة، تم استخدام اختبار تي (One Sample T-Test)، فيتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة أكبر من قيمة متوسط لقياس بالمقياس الخماسي (3) وقيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05)، ويتم رفضها إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة أقل من قيمة متوسط لقياس بالمقياس الخماسي (3) وقيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أكبر من (0.05).

الفرضية الأولى : يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للعائد على الاستثمار.

جدول رقم (12): يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور أثر العائد على الاستثمار

ن	الفقرة	النسبة و التكرار بشدة	غير موافق	غير موافق	حد ما	موافق الى حد ما	موافق	موافق بشدة	المرجح المتوسط	الانحراف المعياري	الإحصائية الدلالة	درجة الموافقة
1	تحليل القوائم المالية لها تأثير على الاستثمار.	ك	0	0	0	4	37	27	4.34	0.589	0.000	مرتفعة
		%	0	0	5.9	54.4	39.7					
2	لمؤشرات الربحية تأثير على الاستثمار.	ك	0	1	4	46	17	17	4.16	0.589	0.000	مرتفعة
		%	0	1.5	5.9	67.6	25					
3	الوضع المالي له تأثير إيجابي على الاستثمار.	ك	0	1	5	24	38	38	4.46	0.7	0.000	مرتفعة
		%	0	1.5	7.4	35.3	55.9					
4	تكلفة الأموال تؤثر على الاستثمار.	ك	0	3	8	35	22	22	4.12	0.783	0.000	مرتفعة
		%	0	4.4	11.8	51.5	32.4					
إجمالي تأثير العائد على الاستثمار												
									4.27	0.464	0.000	مرتفع

من الجدول رقم (12)، والشكل التوضيحي رقم (4)، تبين إن متوسطات الاستجابة لفقرات محور أثر العائد على الاستثمار تراوحت ما بين (4.16) إلى (4.46)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية للاختبار جميعها أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى أن درجة الموافقة على جميع فقرات المحور كانت مرتفعة، فقد تبين أن (54.4%) من المبحوثين وافقوا على أن تحليل القوائم المالية لها تأثير على الاستثمار، و(39.7%) من المبحوثين وافقوا وبشدة على ذلك، وتبين أيضاً أن (67.6%) من المبحوثين وافقوا على أن لمؤشرات الربحية تأثير على الاستثمار، (25%) من المبحوثين وافقوا وبشدة على ذلك، و (35.3%) من المبحوثين وافقوا على أن الوضع المالي له تأثير إيجابي على الاستثمار، و(55.9%) من المبحوثين وافقوا على ذلك وبشدة، كما تبين أيضاً أن (51.5%) من المبحوثين وافقوا على أن تكلفة الأموال تؤثر على الاستثمار، و(32.4%) وافقوا وبشدة على ذلك.



شكل رقم (4): يبين متوسطات إجابات المستهدفين لمحور أثر الربحية على الاستثمار ولتحديد مستوى أثر العائد على الاستثمار، فالنتائج في الجدول رقم (12) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.27) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (1.27)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، لذا فإن أثر العائد على الاستثمار كان مرتفعاً. لذا يتم قبول الفرضية الأولى " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للعائد على الاستثمار ".

الفرضية الثانية : يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمخاطر على الاستثمار.

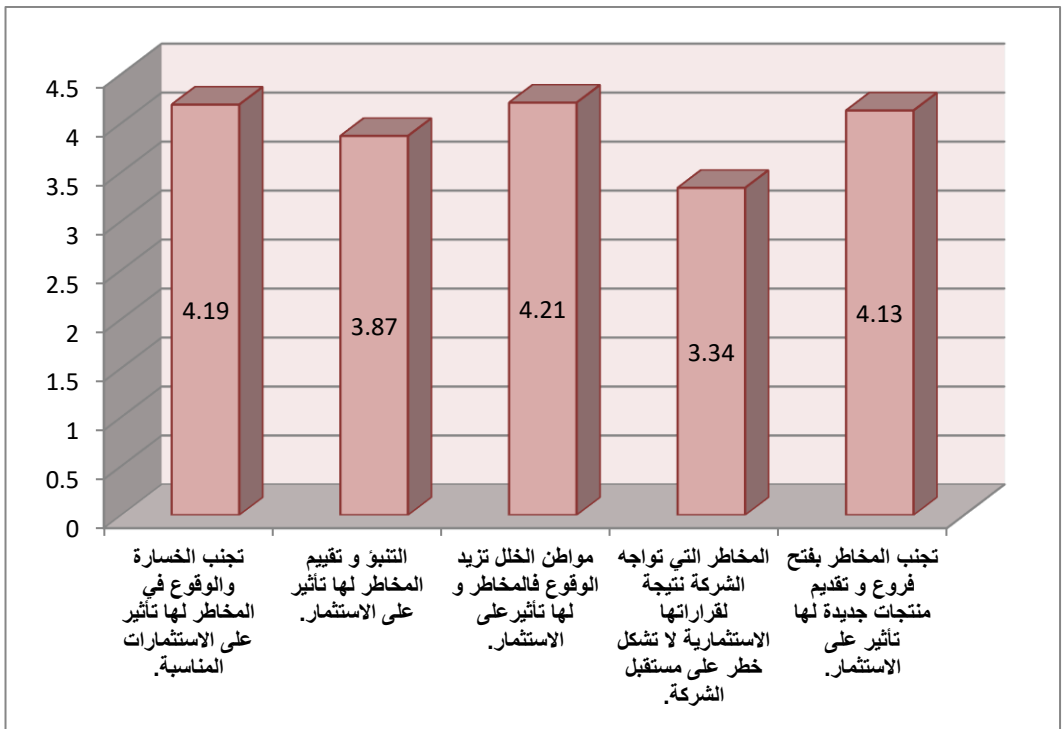
جدول رقم (13): يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور أثر المخاطر على الاستثمار

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	المعيار الانحراف	القيمة الدلالة الإحصائية	درجة الموافقة
1	تجنب الخسارة والوقوع في المخاطر لها تأثير	ك	0	2	7	35	4.19	0.738	0.000	مرتفعة
		%	0	2.9	10.3	51.5				

									على الاستثمارات المناسبة.	
مرتفعة	0.000	0.731	3.87	11 16.2	40 58.8	14 20.6	3 4.4	0 0	ك %	2 التنبؤ و تقييم المخاطر لها تأثير على الاستثمار.
مرتفعة	0.000	0.802	4.21	28 41.2	28 41.2	10 14.7	2 2.9	0 0	ك %	3 مواطن الخل تزيد الوقوع فالمخاطر و لها على الاستثمار.
مرتفعة	0.011	1.06	3.34	7 10.3	29 42.6	15 22.1	14 20.6	3 4.4	ك %	4 المخاطر التي تواجه الشركة نتيجة لقراراتها الاستثمارية لا تشكل خطر على مستقبل الشركة.
مرتفعة	0.000	0.862	4.13	27 39.7	26 38.2	12 17.6	3 4.4	0 0	ك %	5 تجنب المخاطر بفتح فروع و تقديم منتجات جديدة لها تأثير على الاستثمار.
مرتفع	0.000	0.572	3.95	إجمالي تأثير المخاطر على الاستثمار						

من الجدول رقم (13)، والشكل التوضيحي رقم (5)، تبين إن متوسطات الاستجابة لفقرات محور أثر المخاطر على الاستثمار تراوحت ما بين (3.34) إلى (4.21)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية للاختبار جميعها أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى أن درجة الموافقة على جميع فقرات المحور كانت مرتفعة.

فقد تبين أن (51.5%) من المبحوثين وافقوا على أن تجنب الخسارة والوقوع في المخاطر لها تأثير على الاستثمار المناسب، و(35.3%) من المبحوثين وافقوا وبشدة على ذلك، وتبين أيضاً أن (58.8%) من المبحوثين وافقوا على أن التنبؤ و تقييم المخاطر لها تأثير على الاستثمار، وتبين أن (16.2%) من المبحوثين وافقوا وبشدة على ذلك، وإن (41.2%) من المبحوثين وافقوا على أن مواطن الخل تزيد الوقوع فالمخاطر و لها تأثير على الاستثمار، و(41.2%) وبنفس النسبة من المبحوثين وافقوا على ذلك وبشدة، كما تبين أيضاً أن (42.6%) من المبحوثين وافقوا على أن المخاطر التي تواجه الشركة نتيجة لقراراتها الاستثمارية لا تشكل خطر على مستقبل الشركة، و(10.3%) وافقوا وبشدة على ذلك، ومن الجدول تبين أيضاً أن (38.2%) من المبحوثين وافقوا على أن تجنب المخاطر بفتح فروع وتقديم منتجات جديدة لها تأثير على الاستثمار ووافق وبشدة (39.7%) على ذلك.



شكل (5): يوضح متوسطات إجابات المستهدفين لمحور أثر المخاطر على الاستثمار

ولتحديد مستوى أثر المخاطر على الاستثمار، فإن النتائج في الجدول رقم (13) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.95) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.95)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، لذا فإن أثر المخاطر على الاستثمار كان مرتفعاً.

لذا يتم قبول الفرضية الثانية " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمخاطر على الاستثمار ".
النتائج والتوصيات:

أولاً / النتائج:

بناءً على هذه الدراسة فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

- 1- أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى تأثير الربحية على الاستثمار، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (4.27) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويرى الباحث إن عائد إلى تأثير تكلفة الأموال على الاستثمار إضافة إلى تأثير القوائم المالية ومؤشرات الربحية على الاستثمار.
- 2- أوضحت الدراسة أن أثر المخاطر على الاستثمار كان مرتفعاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (3.95) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويرى الباحث إن عائد إلى تجنب تأثير المخاطر التي تواجه الشركة في اختيار

الاستثمار وكذلك تجنب الخسارة و الوقوع في المخاطر إضافة إلى التأثير الكبير للتنبؤ وتقييم المخاطر على الاستثمار.

3- أن لكل من العائد والمخاطر دور هام عند اختيار الاستثمار المناسب، فالمستثمر يعمل على تحقيق التوازن بينهما في سبيل اتخاذ الاستثمار المدروس الذي يعظم له العائد ويقلل المخاطرة.

ثانياً / التوصيات:

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها والوصول إلى استنتاجاتها، فإن الدراسة توصي بالآتي:

- 1- المواظبة على تحليل القوائم المالية ومؤشرات الربحية، لما لها من تأثير في عملية المفاضلة واختيار الاستثمارات السليمة.
- 2- الحرص على تجنب الوقوع في المخاطر الناجم عن الخسائر وكذلك تجنب الخسائر الناجم عن فتح فروع وتقديم منتجات جديدة دون دراسة مستفيضة لضمان اختيار استثمارات سليمة.
- 3- زيادة وعي المستثمرين بأهمية العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة وبالتالي أثرها على الاستثمار وذلك من خلال العمل الاعلامي والنشرات الدورية وغيرها من الأنشطة التوعوية.
- 4- أن تعمل الشركة عند تقدير العوائد والمخاطر المستقبلية المحيطة بها وبالاستثمار بوضع تنبؤات مبنية على معلومات صحيحة ودقيقة إلى جانب تحليل ودراسة السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المراجع:

أولاً / المراجع العربية:

1. ألعامري محمد علي ابراهيم، 2010، الإدارة المالية المتقدمة، دار اثراء، جامعة بغداد، ط1.
2. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2005، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات Bot، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2.
3. غازي فلاح المومني، 2002، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المناهج، عمان، ط1.
4. فهمي مصطفى الشيخ، 2008، تحليل مالي، رام الله، فلسطين، ط1.
5. محمد مطر، فايز تيم، 2005، إدارة المحفظة الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان، ط1.
6. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، 2010، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط2.
7. معروف هويشار، 2004، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء، عمان، ط1.
8. منصور الزين، 2013، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان.
9. مؤيد عبد الرحمن الدوري، 2010، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، دار اثراء، عمان، ط1.

ثانياً / المراجع الأجنبية:

1. Alain Gauvinm, 2000, la nouvelle gestion du risque financier ,édition intégrale,paris,fevrier.
2. Bodie Zvi & Kane Alex & Marcus Alan J." Investments".2014,10th ed , McGraw-Hill Education.
3. Brigham,F ,Eugen & Gapenski,C ,Louis ,Intermediate,2005, Financial Management , 5th, The Drydenress.
4. Frank J. Fabozzi & Pamel P. Peterson, 2003, Financial Management & Analysis, John Wiley & Sons, Inc, second edition.
5. Gitmen ,L ,Lawrence, "Principles of Managerial al Finance", 9th, ed,USA, 2000.
6. Horne, James C. Van & Wachowicz, John M,2009," Fundamentals of Financial Management", 13th ed, Pearson Education Limited, Edinburgh,.
7. Mike Elvin, 2004 Financial Risk Taking, John Wiley & Sons Ltd, the Atrium, Southern Gate.
8. Mollik Abu T.& Bepari M. Khokan,2015, " Risk-Return Trade-off in Emerging Markets: Evidence from Dhaka Stock Exchange Bangladesh" Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 9(1).

ثالثاً / المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. بن سعيد محمد، بعاشي خالد، 2018، مداخلة بعنوان "حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، التوجهات الاستراتيجية لحوكمة الشركات ومدى تفعيلها تشريعياً ومؤسسياً في الجزائر"، ملتقى وطني حول التوجهات الاستراتيجية لحوكمة الشركات ومدى تفعيلها تشريعياً ومؤسسياً في الجزائر، جامعة معسكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
2. حشايشي سليمة، 2009، مداخلة بعنوان التقييم العادل لمخاطر الأصول الرأسمالية كاستراتيجية لمواجهة الأزمات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

رابعاً / الدوريات والجلات العلمية:

1. أحلام برحايلى، زويبر عياش، 2017، أثر العائد والمخاطرة على الاستثمار في الأوراق المالية "دراسة حالة: سوق الأسهم السعودية"، حوليات جامعة قالملة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20.
2. أحمد عباس فاضل، أثير عباس عبادي، 2021، تحليل العائد والمخاطر لأسهم المحفظة الاستثمارية لعينة، المجلة العراقية للبحوث الاقتصادية، العدد 71.
3. بوشناق أحمد، سعيد نعيمة، 2017، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2.
4. عباس حميد يحيى التميمي، على ناصر ثابت النوري، 2017، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة قرارات الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101.

خامساً / الرسائل العلمية:

1. توفيق ازريقي طوطاح، 2002، أثر المخاطر في القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
2. حسين عبد الحسن علي الضرب، 2017، أثر العائد والمخاطرة و قرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد.
3. سلمان عادل، 2014، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
4. عبد القادر حوة، 2010، بناء المحافظ الاستثمارية وإدارة الاستثمار في الأسهم بين العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
5. عبدلي لطيفة، 2012، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
6. عمار بن نوار، 2012، أثر قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية على العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط.
7. محمد على محمد علي، 2005، إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

سادساً / المواقع الالكترونية:

- 1- <https://m7et.com/concept-of-return-and-risk-in-investment>
- 2- www.tbco-libya.com.

سابعاً / المقابلات:

1. من خلال المقابلة الشخصية مع رئيس مكتب المراجعة الداخلية بإدارة العمليات المالية.